جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تعاون دولي في:

مقياس: المنظمات والتكتلات الدولية

تقديم الأستاذة: د. سامية شابوني

السداسي الثاني/2020-2021

المحور الأول: المنظمات الدولية والإقليمية كفاعل في العلاقات الدولية

مدخل عام: مفهوم المنظمات الدولية

يشكل النشاط المتعدد الأطراف اليوم مضمونا للسياسة الخارجية، كما يضبط أجندة الدول والحكومات ومختلف الموظفين الساميين. ففي الوقت الراهن وفي ظل عالم متميز أو تحكمه قواعد تحرير التبادلات وعولمة المعلومات فمن الصعب والمستحيل التخلي أو الابتعاد عن الاستشارة والتشاور (concertation) على المستوى الكوني وذلك مهما كانت طبيعة النشاط البشري.

إذ تدفع المشاكل التي تطرح على المستوى الدولي وحتى الداخلي للدول إلى توجه الدول نحو تأسيس هيكل جديد على المستوى الدولي بغية إيجاد حلول مشتركة، والتعامل معها بطريقة مشتركة أي التعامل معها بصفة جماعية، بحسب الظروف التي تمليها، حيث يتم تكوين في هذا الإطار: منتدى(forum)، مجلس(conseil)، مجموعة (groupe)، برنامج(programme)، لجنة (comité)، شرطة دولية(haut-commissariat)، اتحاد (union)، منظمة (organisation)... وهذا كله يعكس ويبين مختلف أشكال التعاون الدولي والتي أصبحت أكثر تنوعا في الوقت الحالي.

لقد اعتبرت المنظمة الدولية منذ قرنين كشكل مكتسب (منجز) أو نتاجا للعلاقات المتعددة التي تفرزها التفاعلات الدولية، إذ يرتكز قيامها على معاهدة مؤسسة تضمن ديمومتها وسلطتها والمتكونة أساسا من الدول والتي ترعى المتطلبات المشتركة وبالتالي ينظر إلى المنظمة على أساس بناء بين حكومي[1].

منذ القرن19 لم تعد الدول تحتكر العلاقات الدولية، بل أصبحت المنظمات الدولية تنافسها، فالدول لم تعد الطرف المتميز والوحيد على الساحة الدولية بل توجد أطراف ثانوية إلى جانب الدول تشمل المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، الشبكات، الشركات الخاصة والشركات المتعددة الجنسية.

لفهم ديناميكية المجتمع الدولي لابد من تحديد فواعله وذلك سواء تعلق الأمر بالعلاقات النزاعية أو العلاقات التعاونية، وبما أننا نهدف إلى فهم سياسات التعاون الدولي ومختلف أشكال التعاون الدولي التي تقام على المستوى الدولي، وجب علينا تحديد طبيعة وبنية الفواعل التي ترسم هذه السياسيات من بينها المنظمات التي هي في الأصل جهاز تعاون بين الدول وتمثل فاعل رئيسي في بلورة مسارات التعاون.

1

وقبل تحديد مفهوم المنظمة الدولية يجب الإشارة إلى مفهوم **التنظيم الدولي** (organisation internationale) الذي يحمل معنايين أو جانبين: الأول يمكن استيعابه وفهمه كعلم أي كفرع من الفروع الاجتماعية وبالتحديد كتخصص في حقل العلاقات الدولية. وبالتالي موضوعا للدراسة كما حددته منظمة اليونسكو (1952)، وذلك إلى جانب السياسة الدولية والقانون الدولي. حيث يركز التنظيم الدولي من نطاق العلاقات الدولية غير المنتظمة إلى علاقات منتظمة وتحاول دراسة المؤسسات التي تضبط وتراقب هذه العلاقة وفهم معالجة الأساليب والأدوات المستخدمة في تحقيق هذا الهدف.

من جانب آخر، يمكننا فهم التنظيم الدولي (التطبيقي) كتطبيق على أساس جهاز أو مجموعة من الأجهزة التي تمارس تنظيم وضبط العلاقات الدولية المجسدة في "المنظمة الديمومة" التي تتصف بالديمومة ووجود إرادة الخاصة (الشخصية القانونية).

ويقوم التنظيم الدولي على الرضا (بمعنى أن للمنظمة الدولية رابطة اختيارية فالدولة تنظم بمحض إرادتها) وتهدف إلى ترسيخ وتجسيد فكرة التضامن والتعاون على المستوى الدولي، كما ينبثق من نزعة جماعية (إرادة جماعية) ويلجأ إلى استخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات والخلافات والمشاكل بين الأطراف المتنازعة أو المعنية بالأمر. ويخدم التنظيم الدولي قضايا الأمن والسلم الدوليين والتي تشكل الوظيفة المحورية له، كما تهدف في نفس الوقت كتكملة لذلك إلى دعم التعاون في جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، ...) بين أعضاء المجتمع الدولي من اجل تحقيق الرفاهية لدى الدول ومجتمعاتها وتعميم حكم القانون.

يمكن القول أن التنظيم الدولي مسار تحققه الدول والمنظمات الدولية في سبيل تحقيق تعاون دولي، فماذا نعني بالمنظمة الدولية، و ما طبيعتها، أهدافها، وكيف تتعامل المنظمات فيما بينها؟

مفهوم المنظمة الدولية:

1. **تعريف المنظمة الدولية:**

هي جهاز تعاون بين الدول، او تجمع لدول سيدة(association) تتقاسم أهداف ذات فائدة مشتركة، بواسطة هيئات مستقلة، وتعتبر المنظمات الدولية على أساس منظمات بين الحكومات، أي أنها مؤسسة مبنية على معاهدة، وتعمل وفق إرادة الدول. وتعتبر المنظمات الدولية فواعل معترف بها في القانون الدولي على عكس المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة ذات الطابع النفعي كالشركات متعددة الجنسيات، وتشكل المعاهدات المؤسسة لها بمثابة دستور للمنظمة.

وتتكون المنظمات الدولية (الحكومية) من الدول التي تعتبر أعضاء فيها، أما في حالات أخرى فنجد بعض المنظمات ذات طابع التقني تشترك فيها، إلى جانب معاهد خبراء أو أشخاص خواص ذات أهداف اقتصادية. المنظمة هي أيضا تجّمع بين الدول قائم على اتفاق بين أعضائه، أي وجود نص قانوني يحدد صلاحياته ومهامه ومزود بجهاز إداري دائم يفرض تكييف أهدافه المشتركة، وببساطة هي تنظيم دولي له صفة الدوام والشخصية القانونية للدولة.

تمتلك المنظمة الدولية الشخصية القانونية الدولية وبالتالي فهي مخولة بعقد المعاهدات والتوجه نحو محكمة العدل الدولية، كما أن أعضائها وموظفيها يطمحون للحصانة الدبلوماسية. إذ يعتبر الشخص الأعلى-الإدارة الدائمة- الممثل الرئيسي والأول للمنظمة في إطار هيراريكية (هرمية) إدارية المهام الإدارية، (على سبيل المثال الأمين العام للأمم المتحدة هو الموظف الأعلى للمنظمة، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية) وهي امتداد وتطور للمؤتمرات الدولية التي كانت تعقد في السابق قصد إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، حيث كانت تعقد بصفة متقطعة وفق الحاجات الملحة، ثم تطورت إلى أن تحولت لأجهزة دائمة وشبه دائمة.

وتتميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي بديمومتها وبوجود هيئات خاصة ممهورة بصلاحيات محددة. ويختلف عدد وتكوين هذه الهيئات بحسب أهمية تنظيمها وتعقد مهامها والهدف الذي تتابعه ورغم أنها مكونة من الدول إلا أن وجودها مستقل عن هاته الدول لأنها تمتلك شخصية قانونية تعطيها وجودا موضوعيا وإرادة مستقلة بالنسبة لأعضائها.

ويظل عمل ونشاط المنظمة الدولية نشاطا مشروعا (شرعيا) إلا إذا جاء في ظل الحدود التي حددها الميثاق التأسيسي أو المعاهدة التأسيسية لها. وهنا يجب التمييز بين منظمات التعاون ومنظمات الاندماج والتكامل. فبالنسبة للأولى نعطي على سبيل المثال منظمة الزراعة والغداء الدولي، التي تعمل من أجل ترقية التعاون في مجال الزراعة، أما الثانية فتهدف إلى تعزيز العلاقات والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تقديم الاختصاص للمؤسسات الدولاتية ويعتبر الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار المنظمة الوحيدة للاندماج والتكامل الحقيقي.

إذن فالمنظمة الدولية عبارة عن مؤسسات مفرغة من السكان (لا شعب ولا إقليم) ومع ذلك فهي تمتلك شخصية قانونية لكنها غير سيدة، لأنها لا تستطيع عمل أي شيء إلا إذا سمحت الدولة العضو ،وبالتالي تبقى شخصيتها محدودة وهي مؤسسات متنوعة ومختلفة، كل واحدة تملك إطار قانوني مختلف ،ويمكن تصنيفها بحسب نزعتها (vocation): **عالمية/إقليمية**: الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، أو حسب كفاءتها الشخصية مثل منظمة التجارة العالمية تجارية، حلف الناتو (منظمة عسكرية)، منظمة الأوبيك (Opep)... وبالرغم من أنها تختلف عن بعضها البعض إلا أنها تشترك في بعض الخصائص خصوصا منها الديمومة ، كما تهدف لتحقيق أهداف تتماشى ومواثيقها الأساسية، كما أنها هيئات تختلف بحسب أهميتها و تعقد مهامها.

وكما سبق الإشارة إليه فإن المنظمة نتاج لمعاهدة (traité) متعددة الأطراف بين الدول. وهنا يجب الإشارة إلى أن التسميات تختلف في هذا الإطار: الميثاق (charte)، العقد(pacte)، الإطار(cadre)، الدستور(constitution)، الاتفاق(accord)، الوضع(statut)...ومهما كان الأمر فهي اتفاقيات تستدعي موافقة الدولة، كما أنها تجمعات بين الحكومات على عكس المنظمات غير الحكومية التي هي تجمع بين المجتمعات وتفتح بعض المنظمات باب الانضمام حتى لغير الدول مثل: منظمة التجارة الدولية التي تضم الاتحاد الأوربي.

2. **العناصر المكونة للمنظمات الدولية:** دائما وفي إطار تعريف المنظمة يمكننا تشخيص طبيعة المنظمة من خلال إبراز العناصر المكونة لها وتحديد خصائصها:

إذ يعرف ميشال فيغالي (Michel Virally) المنظمة الدولية على أساس:

- تشارك دول (تجمع دول)؛

- تنظم عن طريق معاهدة أو اتفاق؛

-له جهاز دائم؛

- مكلفة بتحقيق أهداف المصلحة العامة؛

-عن طريق ***التعاون*** بين أعضاءها.

وبالتالي فهذه العناصر الخمسة تسمح لنا من جهة أولى، التمييز بين المنظمات الدولية وتمثل لنا من جهة ثانية الخصائص والمميزات الأساسية لها.

أولا: ترتكز المنظمات الدولية الحكومية على الدول وذلك حسب تعريف القانون الدولي، فهي التي تعرف توجهاتها الأساسية. وغالبا ما تتكون من دول سيدة، كما لا يمكن إقصاء الفواعل الأخرى التي تمثل أساسا في المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها دور على الرغم من أن حقوقها مختلفة. بحيث يمكنها أن تعبّر عن موقفها لفظيا أو كتابيا، ولكنها لا تستطيع التصويت، ومع ذلك لا يمكن إنكار تأثيرها ودرجة نفوذها.

ثانيا: للمنظمات الدولية الحكومية الحق في المشاركة بطريق إرادية وهي تمثل في نفس الوقت نقطة قوة وضعف المنظمة. وتكمن نقطة الضعف في إمكانية انسحاب الدول في حالة رغبتهم بذلك (مثال: تدعو منظمة الأوبك أعضائها حسب المادة 8 من تأسيسها إمكانية انسحاب أعضائها في حالة ما إن لبّت واجباتها والتزاماتها المالية. وفي بعض الحالات يظل الفصل التأسيسي صامتا بهذا الشأن مثل ما هو الحال مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة. فمؤتمر فينا في مادته 54 يدعوا الأعضاء بالانسحاب في حالة اتفاق بين الأطراف الأخرى.

من جانب آخر، تعتبر المشاركة الإرادية للدول نقطة قوة لأن الدول الأعضاء بالمنظمة تلتزم في إطار المنظمة بحرية تامة، فالمشاركة الإرادية تمثل فشل بالنسبة لعصبة الأمم، فهذه المنظمة التي قيدت التسلح قد عمدت فيها الدول الأعضاء إلى الانسحاب منها تدريجيا لترفع من قدراتها العسكرية وتشكل التحالفات، وبالتالي فالمشاركة الإرادية تمثل ضعف بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية لأنها تجعلها هشة وتسعى دائما عن مدى توفيقها في المنظمة.

ثالثا: ما يميز المنظمة الدولية الحكومية هو البنية الدائمة أي امتلاك أجهزة دائمة خاصة بها تستطيع العمل والنشاط في كل وقت، ويرتبط عموما بأمانة مكونة من موظفين من عدة دول مثل: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يعمل بها 2500 موظف من 30 دولة عضو ومقرها باريس. بالمقابل، لا تمثل المؤتمرات الدولية بل تعتبر أحداث مرحلية، ولا تمثل المنظمات الدولية الكبرى المنظمات الدولية الحكومية بل تعتبر أحداث مرحلية.

رابعا: الميزة الرابعة تتمثل في استقلالية المنظمات الدولية الحكومية، وهنا نطرح سؤال كي نعيد النظر في هذه الخاصية : هل بالفعل بإمكان الدول الأعضاء في المنظمات الدولية اتخاذ قرارات بصفة مستقلة عندما تكون مشّكلة من دول لها مصالحها الخاصة؟ فالمنظمات مشكلة من دول تخضع لمنطق مختلف، كما أنها لا تملك إقليم محدد أو شعب، وتتعرض سيادتها للنقاش والجدل وبالتالي استقلاليتها. حتى وإن كان جهازها التنفيذي يعني "أمانتها"، يعمل بإقليم جغرافي معين ويمارس سلطته على الموظفين، ومع ذلك هناك من يرى أن المنظمات لا يمكن أن تعمل بعيدا عن الدول الأعضاء، بينما يعتقد آخرون أن بإمكانها اتخاذ القرارات.

ويعود أصل هذه العلاقات إلى المقاربات النظرية في العلاقات الدولية: بالنسبة **للواقعيين،** تعتبر المنظمات الدولية وسائل لصالح الدول ويعد دورها ثانوي وليست مصدرا للاستقرار في النظام الدولي، لأنها انعكاس للتوزيع السلطوي للقوى، وبالتالي فاستقلالية المنظمات الدولية الحكومية غير موجودة، بالرغم أنهم يعترفون بالارتفاع الكبير والمتضاعف لعدد المنظمات الدولية. بالمقابل ترى النظرية **الليبرالية** أنه يجب أن يكون التحليل شاملا وأقل أهمية لثقل الصراع على السلطة بين الدول وهي ترفض الفكرة القائلة أن الدول هي القوة الدولاتية الوحيدة التي تمتلك السلطة القرارية في العلاقات الدولية، وتدعم فكرة قوة الفواعل الأخرى في اللعبة الدولية. بحيث ترى أن بإمكان المنظمات الدولية وضع شروط وظروف مهيأة للتعاون الدولي «تعددية الأطراف (multilatéralisme)[2] وتهيئ مختلف التفاعلات بين عدة فواعل، وترى أيضا أن المنظمات الدولية تساهم في بلورة وصياغة القانون الدولي وهنا يكون مصدر الاستقرار، وتكون استقلالية المنظمات الدولية وفق ذلك شيء واقعي. ويشكل عام ينظر أنصار الليبرالية للمنظمات الدولية والقانون الدولي بشكل إيجابي.

[2] طريقة للنقاش والحوار والتشاور والتفاوض وعمل يخص أكثر من دولتين. وهي طريقة سياسية تعتمد وتفضل الحل المشترك للمشاكل والمسائل الدولية. وهو مفهوم في ميدان العلاقات الدولية الذي يمثل طريقة تنظيم العلاقات بين الدول.

ويرى **البنائيون** من جهتهم أن القواعد المؤسسة من قبل المنظمات الدولية الحكومية، حتى وإن كانت ملزمة في عدة نواحي لها دور مهم في توجيه سلوك الفواعل، كما تعترف بتوسيع نطاق استقلالية قرارها، كما يشكل دور المنظمات في بناء هويات ومصالح، الشيء الذي يمكن الفواعل من توسيع وبسهولة نطاق أهداف المصلحة المشتركة. وبالتالي، تعتبر المنظمات الدولية أحد فواعل الاستقرار في النظام الدولي.

إن آخر خاصية للمنظمات هي أنها فواعل تمارس الدبلوماسية، إذ تعطي المنظمات الدولية الفرصة للدول الأعضاء والمشاركين لمناقشة أكبر الرهانات وإيجاد الحلول الشاملة مع الأخذ بعين الاعتبار كل مصالح الدول الأعضاء، مثل ممارسة الدبلوماسية الوقائية عن طريق عمل المنظمات الدولية الحكومية، والذي يمثل خيار سياسي للدول لصالح حوار و إيجاد حل أقل تكلفة مقارنة مع اللجوء إلى استخدام القوة (أي تفادي الحل الصلب).

3. تصنيف المنظمات الدولية: نموذجية التصنيف

نظرا لتزايد وتنوع المنظمات الدولية الحكومية يقسم الملاحظون والفقه الدولي للمنظمات الدولية إلى عدة أنماط ويقدمون نموذجية تأخذ عدة مميزات. فهناك من يقسم المنظمات حسب مجموعة من المعايير: العضوية، المجال الجغرافي، الوظائف، الأهداف...) إذن فالتنوع الذي يميز المنظمات الدولية يشكل الحاجة إلى ضرورة تصنيفها.

أولا: حسب الوظائف:

1) التميز أو التصنيف المبني على مجال الوظائف (Classification fonctionnelle):

يسمح توجه بعض المنظمات ونزعتها العامة بالاهتمام بكل المسائل. وتوجد منظمات أخرى يقتصر اهتمامها وعملها على بعض المسائل فقط، في هذا الإطار يمكننا التميز بين نمطين (شكلين) من المنظمات:

أ. المنظمات السياسية التي تمارس مهام عامة:

تمارس بعض المنظمات نشاطها في جميع الميادين وبدون حدود، ونجد مثلا عمل الأمم المتحدة، إذ تقوم هاته المنظمة العالمية بمعالجة كل القضايا مهما كانت طبيعتها وذلك حسب ما ينص ميثاقها. بحيث تقوم بـــ:

- العمل في مجال التطور السياسي ويرتبط الأمر بأنظمة الوصاية، نظام الأقاليم غير المستقلة (المحتلة)، مبدأ تقرير المصير.

-مجال حفظ السلام: مبادئ التسوية السلمية للنزاعات ومواجهة الاعتداءات ونزع السلاح.

- مجالات التطور القانوني: نشاطات محكمة العدل الدولية ونشاطات لجنة علاقات الصداقة، وبالتالي نفهم أن ميدان عمل الأمم المتحدة غير محدود بل يشمل السلام والأمن الدولي، إزالة والقضاء على الاستعمار، نزع السلاح، المسائل الاقتصادية، التعاون وحقوق الإنسان، بينما منظمة اليونسكو فمجالها محدود وتعمل في مجال الثقافة، التربية والعلوم.

ب. المنظمات التقنية المتخصصة: فهي تهتم بمجال محدد، منها: المنظمات السوسيو-اقتصادية منها:

- منظمات ذات كفاءة اقتصادية والمالية مثل ما هو الحال مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،

-منظمات ذات الكفاءة الاجتماعية: مثل منظمة العمل الدولية، منظمة التجارة، منظمة اليونسكو...

- منظمات تعمل في المجال العسكري: كما هو الحال مع منظمة حلف الناتو، منظمة حلف وارسو..

-منظمات ذات الطابع قانوني مثل: محكمة العدل الدولية.

2. **التصنيف حسب طبيعة الوظائف:** (أي حسب طبيعة المهام)

أ. **منظمات التعاون:** حيث تسعى لتنسيق النشاط السياسي أو القانوني للدول الأعضاء مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا.

ب. **منظمات الإدارة:** وهي مكلفة بإتمام مهام نوعية أو تقديم خدمات مادية يمكن ذكر كمثال: منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الأوروبية القضائية، منظمة الأرصاد الجوية الدولية، وهي غالبا ما تمارس وظائف قانونية ومادية.

ثانيا: **التصنيف حسب السطات أو الصلاحيات:** ويمكن التمييز بين المنظمات الدولية والمنظمات فوق دولية (أو منظمات التكامل والاندماج)، فهذا التصنيف مبني على أساس الطبيعة القانونية للمنظمة أي بحسب طبيعة السلطة التي تمارسها سواء على الدول أو الأفراد.

1./**المنظمات بين دولاتية (interétatique):** وهي مبنية على أساس احترام سيادة الدول الأعضاء وإرادتها، على الرغم من أنها تعتبر من الناحية التطبيقية نسبية من طرف المنظمة في حد ذاتها مثل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، منظمة الإتحاد الإفريقي. وبالتالي فالمنظمات الدولية هي المنظمات الكلاسيكية، أي أنها لا تمتلك سلطة قرار بوجه الدول الأعضاء (ما عدا على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالمالية والإدارة) وإنما تمتلك فقط سلطة التوصية (مجلس أوروبا).

2. **منظمات فوق قومية (Supra-nationale):** وهي تستدعي خضوع للسيادات، وهي شبه قريبة من الدول الفدرالية. حيث بإمكان هذه المنظمات إملاء نشاطات وأعمال قانونية معارضة مباشرة للأفراد بدون اللجوء إلى

تدخل الدول، الذين هم رعاياها (رعايا بداخلها). في هذه الحالة من حق الأفراد في هذه الظروف اللجوء إلى محكمة العدل الأوروبية بنفس المنطق الذي تقوم به الدول.

إذ تمتلك هذه المنظمات سلطة قرار إجباري تجاه الدول الأعضاء وأحيانا تجاه الأشخاص (الطبيعيين او المعنويين). في حال الاتحاد الأوربي، يمتلك المجلس الأوربي أو لجنة بروكسيل سلطة تنظيم وتقرير، كما تنفذ القرارات التي تتخذها بشكل قانوني كامل على أراضي المجموعة. ويقدم قانون المجموعة دائما على القوانين الوطنية للدول الأعضاء باعتبار أن أطراف القانون جماعي تستطيع مهاجمتها أمام محكمة عدل لوكسمبورغ الحامية لهذه المعاهدات، وهذه الإجراءات القانونية غير موجودة في المنظمات الدولية التقليدية.

وقد أقيم تحديد آخر والذي يرتبط بتحويل صلاحياتها الوظيفية من المستوى الوطني إلى هيئات الجماعة، الأمر الذي يضر بسيادة هاته الدول، إذ يشكل التكامل الإجراء الذي تتعهد بموجبه السلطة إلى منظمة دولية فوق وطنية وهذا يؤدي إلى دمج سياسات وطنية في إطار سياسة مشتركة.

ثالثا: التصنيف حسب العضوية (في بعض المؤلفات نجد حسب التركيب): ويمكن التمييز بين نموذجين.

1. **المنظمات العالمية:**

ذات الطابع العالمي أو النزعة العالمية والتي تسعى للعمل على المستوى العالمي أي بمعنى أنها شاملة كونها منظمات ذات السعي العام. فاهتماماتها لا تقتصر على ميدان واحد بل يشمل كل المجالات وجوانب الحياة الدولية، وتكون فيها العضوية مفتوحة لكل دول العالم. فالعضوية في الأمم المتحدة متاحة لكل الدول المحبة للسلام والتي تأخذ على نفسها الالتزام بما يتضمنه ميثاقها، والتي ترى في نفس الوقت أنها قادرة على تنفيذ الالتزامات.

نظريا بإمكانها أن تظم كل الدول بدون استثناء (كبيرة، صغيرة،..رأسمالية، اشتراكية...) بشرط أن تتطابق مع التعريف القانوني لها (المبادئ والقواعد) ،إلا أن هذا لا يعني أن لكل كيان دولي (دولاتي) الحق بالدخول آليا في المنظمة الدولية، إذ لا يستطيع أن يصبح عضوا إلا إذا خضع بالطبع لإجراء القبول المنصوص عليه في الميثاق التكميلي، أو عن طريق المشاركة المباشرة في تأسيس المنظمة. حيث تشكل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها نموذجا للمنظمات العالمية بالدرجة الأولى.

2. **المنظمات الإقليمية:**

هي تلك المنظمات ذات السعي المحدود، وبعض المنظمات منها لها صفة أقل اتساعا، وهي الأكثر عددا، فالدول تجتمع بحسب التقارب الجغرافي، السياسي، الاقتصادي، العسكري، وحتى العرقي مثال: جامعة الدول العربية، الاتحاد

الإفريقي، الإتحاد الأوروبي. لذلك لا يسمح بالعضوية لكل دولة أيا كانت، بل تقتصر العضوية فيها على دولة- أو إقليم معين. والإقليم هنا لا يؤخذ بالمعنى الضيق الذي يقصد به الدول المجاورة جغرافيا بل يأخذ بمعنى أوسع وعلى النحو التالي:

-الإقليمية الجغرافية: التجاوز الإقليمي.

-الإقليمية السياسية والإيديولوجية.

ومن أمثلة ذلك نجد: مجلس أوروبا، المجموعة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي، جامعة الدول العربية، منظمة الدول الأمريكية...وفي هذا الإطار يجب الإشارة لمفهوم الإقليمية (régionalisme) الذي يشمل مفهومين أساسيين:1/ إقليمية مبنية على التضامن السياسي (الأمني مثلا) أي مبنية على المصالح المرتبطة بمنطقة معينة. 2/ ويرتبط الاتجاه الثاني للإقليمية بتمازج وتداخل وتفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية، الثقافية، الإثنية، الجغرافية الاقتصادية...

4. وظائف المنظمات الدولية:

يمر تخطيط السياسات على الساحة الدولية عن طريق المنظمات الدولية، لأنها تهيأ التبادلات وتعرف بإطار التعاون المراد به بين الدول. إذ يتم في إطار المنتديات الدولية مناقشة الرهانات الدولية القائمة، بحيث تمّكن التطرق للمواضيع المطروحة والتي تتطلب حلولا شاملة ومتشاور فيها مثل ما هو الحال مع قضايا البيئة (إذ تعتبر البيئة اليوم رهان وطني ودولي في نفس الوقت) . في هذا السياق، يمكن تحديد الوظائف الأساسية للمنظمات الدولية الحكومية في أربع وظائف نلخصها فيما يلي:

1) الميدان الدبلوماسي:

تخدم المنظمات الدولية الحكومية الساحة والمسرح الدبلوماسي، إذ تمكن مختلف أجهزة ولجان الدول الأعضاء من مناقشة أكبر الرهانات، كما تعمل على إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة وتجيب على الأهداف المسطرة من قبل هذه المنظمات، لهذا السبب على الدبلوماسيين ومختلف الممثلين الدولاتيين أو غير الدولاتيين استيعاب وفهم الملفات المعقدة التي تضع قواعد اللعبة الخاصة.

2) الميدان المعياري:

تمثل المنظمات الدولية الحكومية وسائل لضبط وإدارة العلاقات والارتباطات الدولية. ولكي تحقق هذه الوظيفة وتخلق القانون الدولي العام أي بمعنى المعايير التي تخضع لها الجماعة الدولية. وينتج منها ثلاث سلطات: سلطة تنظيمية ضبطية (réglementaire)، سلطة ضبط ورقابة(control) ، سلطة قسرية قهرية(coercitive).

أ) **السلطة التنظيمية**: تمارس عادة من قبل أجهزة المنظمات الحكومية لأنها أكثر تمثيلا لها، حيث يعرف أعضائها التوجهات الكبرى للعمل الداخلي للمنظمة الدولية، كما تتخذ القرارات المتعلقة بذلك مثل: انتخاب الأجهزة، أو أعضاء الميزانية، تشكيل الأجهزة أو الهياكل الفرعية للمنظمة.

ب) **سلطة الضبط والرقابة**: ترتبط إجراءات الرقابة للمنظمات الدولية بتطبيق اعتقادات والتوصيات الدولية، فخلال المصادقة على أنها أداة دولية، تتفق الدول على انتداب قسم من سيادتهم من خلال تقديم امكانية المنظمة الدولية الحكومية لاتخاذ القرار والتقرير حول موافقة تشريعاتها وممارساتها وفقا للمعايير الدولية وإيجاد إجراءات لمساعدها في ذلك.

إذ تمارس المنظمات الدولية الحكومية السلطة بفعل وجود ارتباطات بين الدول، لأنه عندما تصادق على المعايير فإنها تتعهد بالتزام هذه المعايير. مثلا تمتلك اللجنة المخولة -التي تعمل على تطبيق الاتفاقية الدولية (الميثاق) حول إزالة كل أشكال التمييز العنصري- سلطة مراقبة الإجراءات القانونية والقضائية والإدارية من طرف الدول التي تعهدت بتطبيق ذلك. وبالتالي بإمكانها أن تستقبل بدعوى قضائية شكوى لدولة تعتقد فيها أن دولة أخرى لا تطبق الاتفاقية أو العقد أو الميثاق وتقوم بإرسال توصيات بهذا الخصوص.

ج) **سلطة قسرية وقهرية**: بعض المنظمات تمتلك سلطة قسرية تلزم الدول الأعضاء باحترام التزاماتها. وتمارس هذه السلطة بحسب درجتها، بدءا بإلغاء حقوقها وامتيازاتها مثل حق التصويت إلى غاية الإقصاء، ويمكنها تبني عقوبات (مرسوم حظر اقتصادي أو أي عقوبة ذات طابع تجاري، الغاء حقوق دولة عضو، الغاء أو توقيف المساعدات المالية...) وليس بإمكانها أن تمنح أعضائها من حقوقها بدون أن تبين أخطائها المزعومة.

-**الغاء حقوق دولة عضو**: مثال عن: منظمة العمل الدولية التي ترغب في المشاركة في مؤتمر دولي للعمل، فعلى الدول تقديم مساهمات مالية للمنظمة، وفي حالة العكس أي رفض تقديم هذه المساهمة، ووفق للمادة 29 من ميثاق المنظمة يتم إشعارها بالتأخر وإذا لم تتفاعل الدولة العضو بإمكانها فقدان حق التصويت في المؤتمر وذلك حسب المادة 13.

إقصاء الدول الأعضاء: يعتبر الإقصاء أحد العقوبات الخطيرة التي تفرضها المنظمات الدولية الحكومية، مثل إقصاء الاتحاد السوفياتي من عصبة الأمم المتحدة في 1939 بعد اعتداءه على فلندا. من جانب أخر، وحسب المادة 6

من ميثاق الأمم المتحدة وفي حالة تعّد عضو للمبادئ وبصورة متكررة، يمكن أن يقصى من طرف الجمعية العامة وذلك تحت توصيات مجلس الأمن الدولي.

3) الميدان السياسي:

تشارك الدول التي ترغب في حماية مصالحها ولاعتبارات سياسية بتقديم بعض الملفات عن دولة عضو بالمنظمات الدولية وهو شيء غالبا ما يحصل وإن بدت قراراتها بدون أي معنى، فهي تعالج وتفسر وتنتج وفق لعبة تحالفات ووفقا للمساومة السياسية. فالدول تتوجه في كثير من الأحيان إلى المنظمات الدولية باعتبارها أدوات لترقية مصالحها الوطنية والإقليمية مثل: الاتحاد الأوروبي في حرب العراق 2003 وتعبئة الرأي العام ضد نشاطات أو سلوك الولايات المتحدة الأمريكية.

4) الميدان العملي:

من بين وظائف المنظمات الدولية هو تقديم المساعدات التقنية والفنية للدول الأعضاء التي تطلب ذلك، ويجب القول أن مبدأ سيادة الدول لا تسمح للمنظمات الدولية الحكومية بالتدخل في شؤون الدول دون موافقة هذه الأخيرة. وتوجد أشكال جديدة للمساعدة مثل التعاون التقني، مراكز نشر المعارف، كما يمكن أن تأتي في صورة شروط برنامج لصندوق النقد الدولي.

-التعاون التقني: تُطور المنظمة الدولية للهجرة مشاريع تعاون تقنية لمساعدة الحكومات لبناء وتبني سياسات وتشريعات (قوانين) وتكّون قاعدة معلومات للموارد البشرية الضرورية لذلك، قصد مواجهة المشاكل التي تطرح في مجال الهجرة.

-مركز نشر المعارف: أما بالنسبة لمركز نشر المعارف فيمتلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز نشر (Earth Print.com) الذي يضع بحوثه في مجال البيئة والذي أصبح قاعدة لبيانات عالمية في هذا المجال. وتمكن المنشورات للجماعة الدولية للاستفادة من خبرة الموظفين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وللسياحة على سبيل المثال.

على العموم، تعتبر المنظمات الدولية من بين أطراف اللعبة الدولية وتعد فاعل أساسي إلى جانب الدول في بناء سياسات التعاون الدولي، ومحورا للتعاون الدولي بمختلف أشكاله.